الدرس الثالث: دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

الهدف : لعبت الدولة باعتبارها عونا اقتصاديا دورا محوريا في الحياة الاقتصادية سواء في الماضي أو الحاضر، ويتعاظم دورها في ظل التحولات الاقتصادية الحالية والمستقبلية وأن اختلف ذلك الدور من مرحلة لأخرى باتخاذه إشكالا مختلفة بحسب الظروف السائدة، لذلك فإن الرؤية الاقتصادية تتعدد وتتنوع هي أيضا حول مدى وحجم هذا التدخل وعوامله ومجالاته، وعن طبيعة المهام التي تقوم بها الدولة في ظل ما يطرأ من مستجدات على الساحة المحلية والدولية.

- **أولا: العوامل المؤثرة على دور الدولة:** وهي تتباين لقد تباينت هذه العوامل بين تلك التي تستدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبين تقليص دورها

العوامل المؤدية إلى زيادة تدخل الدولة:

- هيمنة الفكر التجاري على الحكومات الأوروبية في مرحلة معينة من تاريخها في مجال الحصول على المعدن النفيس من خلال الحركات الاستعمارية
- ظهور الفكر الماركسي والأطروحات الاشتراكية المعادية للملكية الخاصة من خلال وجود ما يسمى بالمعسكر الشرقي وكذا الدول المتأثرة به من خلال سلسلة من التأمينات
- تجربة الكساد العالمي 1929-1931 وأطروحات كينز المرفقة لها والداعية إلى تدخل الدولة وبأشكال مختلفة
- الحرب العالمية وما أفرزتها من دمار مس الدول المشاركة في الحرب وهذا ما دفع بالحكومات إلى التدخل لإعادة أعمار وبناء ما خربته الحرب

العوامل المؤدية إلى تقليص دور الدولة:

- **انفجار الثورة** العلمية التكنولوجية وتأثيرها على نمو وتطور وسائل الإتصال
- انفجار المعسكر الشيوعي وكان ذلك بمثابة الإعلان عن تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية
- زيادة نفوذ ووزن المنظمات الاقتصادية العالمية، في وضع سياسات اقتصادية بشكل تجاوز منطق المشورة إلى درجة الالتزام من خلال البرامج المدعومة أو شروط الانضمام إلى هذه المنظمات وهذا ما جعل الدولة تفقد الكثير من عناصر القدرة على اتخاذ القرارات.

– نـزوع الـدول لمزيـد مـن التكامـل والانـدماج بحيـث أصـبح منطـق الانـدماج أقـوى مـن منطـق الدولـة، مثال الاتحاد الأوربـي ولقد ساعد علـى ذلك انفجار الثورة العلمية التكنولوجية وتأثيراتها على نمو وتطور وسائل الاتصال – على سبيل المثال–.

– تجـدد الفكـر الليبرالـي فبعـد اخفـاق الفكـر الكينـزي فـي ايجـاد الحلـول للمشـكلات المسـتجدة للاقتصـاديات المتقدمـة حـدثت ثـورة فكريـة ضـد المدرسـة الكينزيـة وسياسـاتها أدت إلـى صـعود تيـارات الليبراليـة الجديـدة والتـي دعـت إلـى المزيـد مـن الحريـة والانفتـاح الاقتصـاديين وإعـادة الاعتبار لقوى السوق وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص

– ويظهر ذلك بصفة واضحة مع نجاح مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الامريكية في عقد 80.

– **العوامل المؤطرة للتدخل الحكومي:**

وهي عوامل تتعلق بظروف كل بلد لها انعكاس مباشر على اهتماماته وأولوياته بشكل يؤطر مجالات تدخل الدولة من أهم هذه العوامل:

– **مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخيارات التنمية المعتمدة في كل بلد، ذلك أن تحديد حجم تدخل الدولة** يرتبط في النهاية بمدى قدرتها على التدخل (الموارد والوسائل) كما أن البلد كلما كان متخلفا كانت هناك حاجة إلى تدخل الدولة لقيادة حركة التنمية ولتغطية المجالات التي يعجز الخواص عن تغطيتها

– **دور انفتاح الاقتصاد على التطورات التكنولوجية التي تولد الحاجة إلى أنظمة خاصة بالنشاطات الجديدة** ذلك أن الدولة قد تلعب دورا محوريا في دفع البلد إلى استيعاب حركية الإبداع والاختراع بدعمها لمؤسسات البحث والتطوير وحفز المؤسسات الاقتصادية إلى اعتماد التطبيقات الجديدة في مجال الانتاج باستخدام عدة أساليب (ضريبية).

– **طبيعة الجهاز الحكومي والاداري القائم مما يعكس غما حالة التوافق السياسي أو حالة التنافر السياسي** بين الفئات المكونة للسلطة وعادة ما تؤدي حالة التنافر إلى شلل سياسي عام نتيجته في النهاية ضعف تدخل الدولة

ثانيا: أشكال الدولة من حيث التدخل أو عدم التدخل في الحياة الاقتصادية: هناك عدة أشكال للدولة عرفها الفكر الاقتصادي وهي كالاتي كما يلي:

الدولة الحارسة: وهي الدولة التي تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى ضرورة حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي واقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من

تغطية وظائفها التقليدية الأربع، ضمان الخدمات والدفاع، إقامة العدالة والتمثيل الخارجي إلى جانب القيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم انخفاض أو انعدم الربحية فيها ولقد مثل هذا الشكل الفكر الكلاسيكي (الكلاسيكيين).

– **الدولة المتدخلة:** وهي دولة غير حيادية وتمارس النشاط الاقتصادي ونجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين: ضمان ميزان تجاري موافق وذلك ومنع خروج المعدن النفيس أو في اطروحات الكينزيين والقاضية بخلق الطلب الفعلي وعمل الدولة على تنشيطه أو في الاطروحات الاشتراكية الداعية إلى توسيع نطاق الملكية العامة للقضاء على التناقض الموجود بيم المصالح الخاصة والمصلحة العامة

– **دولة الرفاهية:** وهو شكل ظهر للدولة بعد **1945** معتمدا على سياسة ميزانية نشطة وعلى توسع في الحماية الاجتماعية حيث أن هذا الشكل أخذ على عاتقه مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وضمان تحقيق درجة عالية من العدالة والمساواة بينهم مستفيدة من سيادة مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم التي ما فتئت تدعم المطالب الاجتماعية إلا أن هذه الدولة عرفت ازمتها في السبعينات، نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي وعجز الحكومات عن التكفل بمشاكل كل المجتمع

– **دولة التحويلات:** وهي عبارة عن تطور سلبي في مسار دولة الرفاهية ، حيث انطوت على التحويلات ليست بالضرورة من الأغنياء للفقراء، حيث مع مرور الوقت لم يعد التركيز منصبا على حماية القطاعات الأكثر تعرضا للأخطار الناجمة عن عدم المساواة المتأتية عن النظام، وإنما إنصب الاهتمام على الاستمرار في تعويض الذين تخلوا عن الركب في سباق الرخاء مع ترك القطاعات الأضعف قدرة على ممارسة الضغط السياسي على أطراف الطريق.

– لابد من الإشارة إلا أن إلى جانب هذه الأشكال هناك أشكال أخرى من الادوار مثال البعض (الدولة المتدخلة لها ثلاث صور رأسمالية الدولة، دولة الرفاهية الراعية نتيجة وعميلة الدولة المديرة فتولى توفير ما يلزم لإنجاح قطاع الأعمال).

مجالات تدخل الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي:

بصرف النظر عن الاعتبارات القانونية أو الفلسفية لفكرة السيادة، فقد تضمنت سيادة الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي عدة أمور أساسية نادرا ما نرا الخلاف حولها ولعل أهم هذه المجالات نجد:

– **توفير الخدمات الأساسية للمجتمع :** وهو بمثابة مبرر لوجود الدولة وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الانسانية، ولعل ما يميز دور الدولة المعاصرة في هذا الشأن هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدول لمواطنيها كرعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية فضلا عن توفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه، إضافة إلى ربط الاقتصاد الوطني بالعلم الخارجي.

– **وضع القواعد العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي: حيث** تعد الدولة مسؤولة أيضا عن وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، ويكون دور الدولة هنا التأكيد والمراقبة والإشراف على اتباع الأفراد لهذه القواعد في مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولة من حيث أهمية وضع قواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة.

– **وضع نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات:** وهنا تظهر الدولة باعتبارها سلطة قهر تملك وحدها استخدام المنظمة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التي تضعها.

– **فرض الضرائب :** تحتاج الدولة إلى موارد مالية مناسبة لتمكينها من أداء هذا الدور وتعتبر الضرائب من بين تلك الموارد ، ولقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطورا كبيرا نتيجة لتطور النظم الديمقراطية فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة على الأفراد من سلطات الدولة فإن المبدأ المستقر في معظم الدول هو أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون وبالتالي بموافقة ممثلي الشعب في المجالس البرلمانية المنتخبة.

– **إصدار العملة الوطنية:** فالإصدار النقدي يعد مظهرا من مظاهر السادة وأدى وجود عملة وطنية يتم تداولها داخل حدود الدولة إلى تعامل مواطني تلك الدولة في جميع نشاطاتهم بهذه العملة، وهو ما يعني أن كافة عمليات الحساب الاقتصادي للوحدات الاقتصادية تتم استنادا إلى هذه الوحدة الوطنية للنقد.

– مثلما يظهر فلقد مرت الدولة في تاريخها بمراحل عديدة تراوحت بين التوسع والانحسار إلا أنه مع ظهور العولمة تغير الوضع على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة الوطنية للدول، حيث انتقلت مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق الوطنية، وزيادة حركة الاندماج...، وغيرها من المظاهر مما ادى إلى تحول في وظائف الدولة ويظهر ذلك من خلال تناول الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية في ظل العولمة والمتمثل في:

محاربة الفقر والتخفيف من حدته: ويمكن أن يتم ذلك من خلال شبكات الحماية الاجتماعية وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للإهتمام أيضا بالهياكل القاعدية.

حماية المستهلك : يمكن أن يتم ذلك بوضع المعايير المناسبة للسلامة الصحية والأمنية وضبط قواعد الصنع مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي حيث يمكن أن تتم ذلك من خلال إقامة المؤسسات الكفيلة بانجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات.

تحقيق التنافسية تمارس المؤسسات الاقتصادية نشاطاتها في سنة وطنية محددة الدولة ومن ثم فإن أداء المؤسسات طبيعي (الموقع حجم الدولة) وبعض خاص بنوعية السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة الوطنية وعند هذا المستوى يمكن أن نتحذث عن تنافسية البيئة الوطنية بمعنى قدرة البيئة الوطنية على دعم تنافسية المؤسسات وتنميتها

حماية البيئة: لقد أصبحت اليوم عنصر من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد وتمغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة ونظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو، ونظرا لأهمية عنصري البيئة والتنمية فقد عقدت الكثير من المؤتمرات العالمية المتعلقة بهما مؤتمر حقوق الطفل **1990** مؤتمر قمة الأرض **1992** ولودي جانبرو مؤتمر حقوق الانسان **1993** مؤتمر السكان **1994** بمصر مؤتمر المرآة **1995** بالصين قمة جوهانسبورغ **2002** وفي هذا السياق كانت الدعوة على سبيل الحصر المثال لا الحصر الدعوة إلى تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في المحفل الدولي **2001.**